Imported inflation ... concept, transmission channels, effects, and processors Iraq Case study for the period (1990-2015)

التضخم المستورد... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار، والمعالجات العراق حالة دراسية للمدة (1990-2015)

أ.د. محمد صالح الكبيسي / البريد الالكتروني : good_410@yahoo.com
الباحث/ تحسين محمود مثنى/ البريد الالكتروني :tahseen.mahmood3@yahoo.com

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:18/3/2018
Accepted: 21/5/2018

المستخلص :-

يهدف البحث إلى توضيح أثر التضخم المستورد (الذي ينتقل من خلال ارتفاع الأسعار العالمية إلى الاقتصاد العراقي) على الأسعار المحلية، فضلاً عن ذلك التعرف على أهم قنوات انتقال التضخم المستورد وأسبابه وآثاره والسبل والسياسات التي من شانها الحد من آثاره السلبية. ومن أجل تحقيق هدف البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي في وصف وتشخيص الظاهرة، وكان الاستنتاج الأهم هو وجود قناتين لانتقال التضخم المستورد عبر الدول الأولى هي القناة المباشرة والتي تتمثل بالأسعار والثانية القناة غير المباشرة والتي تتمثل بالمداخيل، أما بالنسبة لأهم توصية خرج بها البحث فهي إنشاء صندوق سيادي (صندوق النفط) من اجل امتصاص فوائض عائدات النفط الخام والحد من التضخم المستورد الناشئ عن طريق القناة غير المباشرة للدخول.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ التضخم المستورد ، اسعار الصرف.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.111
Pages: 260- 275

* بحث مستل من رسالة ماجستير.

المقدمة:-

شهد العراق كغيره من بلدان العالم العديد من التغيرات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتي أثرت بصورة واضحة على مجمل الاقتصاد العراقي لعل من أبرز هذه التغيرات الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية، مما أثر سالباً على مجمل المتغيرات الاقتصادية بصوره عامة وعلى المستوى العام للأسعار بصورة خاصة. ويعد التضخم المستورد أحد المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وذلك بسبب الاعتماد وبشكل شبه تام على مصدر رئيسي واحد للدخل ألا وهو النفط (كونه اقتصاد ريعياً كما هو معروف)، وبذلك فهو بحاجة إلى الكثير من السلع والخدمات الأساسية والضرورية من أجل تسيير عجلة الاقتصاد والتي غالباً ما يتم استيرادها من الخارج وذلك أما بسبب عدم توفرها محلياً، أو عدم كفاية المعروض منها محلياً. وهذا يؤدي إلى أن يكون الاقتصاد العراقي عرضة للتأثّر بالتغيرات الحاصلة في بلد المنشأ أو في السوق العالمية.

أهمية البحث :-

تأتي أهمية البحث من كون ان العوامل التي لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعددة وتعمل على نحو مترابط بحيث يؤثر كل منها على الآخر ويتأثر به. وهذه العوامل منها ما يتعلق بالظروف الداخلية للاقتصاد وما يتبعه من سياسات اقتصادية، وأخرى تتعلق بالظروف الخارجية. وعليه فإن التغير في المستوى العام للأسعار يرجع إلى سببين، الأول هو التغيرات في السياسات الاقتصادية المتبعة ومدى تجاوب وحدات الإنتاج المحلية لتلبية الطلب المحلي، والثاني هو التغيرات في الأسعار الخارجية التي تحدث في الأسواق الدولية للسلع والخدمات.

وبناءاً على ما تقدم فان أهمية البحث تأتي من خلال تسليط الضوء على مدى تأثر الاقتصادات الريعية (الاقتصاد العراقي) بالتضخم المستورد والعمل على إيجاد بعض الحلول المناسبة لكيفية الحد من هذه الظاهرة.

مشكلة البحث :-

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي: كيف يمكن الحد من التضخم المستورد وتحقيق النمو الاقتصادي والتنويع الإنتاجي في ظل قصور اغلب السياسات الاقتصادية والتجارية والاعتماد على السوق الخارجية (الاستيرادات من اجل سد فجوة الطلب) في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية؟

فرضية البحث :-

اعتمد البحث على فرضية مفادها أن التضخم المستورد له أثار سلبية على مجمل المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- توضيح أثر التضخم المستورد (الذي ينتقل من خلال ارتفاع الأسعار العالمية إلى الاقتصاد العراقي) على الأسعار المحلية.

2- التعرف على أهم قنوات انتقال التضخم المستورد وأسبابه وأثاره . ومن ثم توضيح السبل أو السياسات التي من شانها الحد من الآثار السلبية للتضخم المستورد.

منهجية البحث :-

من أجل الاختبار والتحقق من فرضية البحث سيتم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي في وصف وتشخيص الظاهرة.

الحدود المكانية والزمنية للبحث :-

الحدود المكانية:- الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمنية :- 1990- 2015.

هيكلية البحث :-

من أجل الوصول إلى هدف البحث تم تقسيم البحث إلى مبحثين، إذ خصص المبحث الأول إلى مفهوم وقنوات انتقال التضخم المستورد، وقد تضمن المبحث مطلبين، الأول: مفهوم التضخم المستورد والعوامل المؤثرة فيه، والثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد، واحتساب التضخم المستورد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، اما المبحث الثاني اثار ومعالجات التضخم المستورد، وقد تضمن مطلبين، الأول: آثار التضخم المستورد على الاقتصاد العراقي، والثاني: السياسات وسبل الحد من التضخم المستورد. ومن ثم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي في ضوئها تم وضع بعض التوصيات.

بعض الجهود المعرفية السابقة :-

سيتم استعراض بعض الجهود المعرفية السابقة من اجل التعرف على الأساليب والإضافات العلمية التي تناولت هذا الموضوع، وكما يلي:-

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة يوسف فالح أحمد وادي الحنيطي، 1996، (أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن دراسة قياسية 1969– 1993).

هدفت الدراسة إلى قياس التضخم المستورد وتحليل معدلاته ومؤشراته وآثاره على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في حالة الاقتصاد الأردني للمدة (1969– 1993)، واستخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي والقياسي لتحقيق أغراضها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الأردني قد شهد ثلاث مراحل من التضخم هي مرحلة الطفرة المالية وارتفاع معدلات التضخم إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حوالي (10.84%)، في حين كانت المرحلة الثانية فترة استقرار اقتصادي وانخفاض لمعدلات التضخم، وبلغ متوسط النمو السنوي للرقم القياسي لتكاليف المعيشة ما مقداره (4.7%)، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة امتازت بدايتها بارتفاع حاد في مستويات الأسعار ومعدلات نموها، وبلغ متوسط النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (10.9%).

2- دراسة عفراء خضور، 2015، (أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال المدة 1990– 2010).

هدفت الدراسة إلى تحديد كيفية ومدى تأثر معدلات التضخم في الاقتصاد السوري بالتضخم المستورد. فضلا عن وضع المقترحات التي من شانها الإسهام في معالجة حالة التضخم في الاقتصاد السوري . ولقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات تتعلق بان ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يزيد من تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على الاقتصاد المحلي وأسعاره . كما إن التضخم المستورد له دوراً كبيراً في تسجيل معدلات تضخم عالية.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

1- Corrigan,Thomas,2005.

.The Relationship Between Import Prices and Inflation in the United States
(العلاقة بين أسعار الواردات والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية).

ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين أسعار الواردات والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت الدراسة إلى أن التغير في أسعار الواردات غير النفطية بنسبة (10%) يؤدي إلى تغير سريع نسبياً في مؤشر أسعار المنتج بنسبة تقدر (1%)، أما بالنسبة لأسعار المستهلك فتكون استجابتها (0.33%). وان انخفاض الدولار في المستقبل سيضع ضغوط تصاعدية على أسعار الواردات.

2- Dewan Muktadir-Al- Mukit, 2014.
Export, Import and Inflation: A study on Bangladesh.
(التصدير، الاستيراد والتضخم : حالة دراسية في بنغلادش).
تناولت هذه الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين التصدير والاستيراد والتضخم من خلال استخدام بيانات سلسلة زمنية شهرية لاقتصاد بنغلادش للمدة (1994– 2011) وباستخدام عدد من أساليب الاقتصاد القياسي لقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأمد للمتغيرات وباستخدام التكامل المشترك وأنموذج تصحيح الخطأ وتحليل التباين واختبار سببية كرانجر. توصلت الدراسة إلى ان كل زيادة في الاستيراد بنسبة (1%) تساهم في زيادة التضخم بنسبة (3.21%)، بينما كل زيادة في التصدير بنسبة (1%) تساهم في خفض التضخم بنسبة (1.91%).

المبحث الأول / مفهوم وقنوات انتقال التضخم المستورد

المطلب الأول:- مفهوم التضخم المستورد

بحكم انفتاح الاقتصاديات على الاقتصاد العالمي وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي أصبحت هذه الاقتصاديات تؤثر وتتأثر بالوقائع الاقتصادية العالمية وعليه فان مستويات التضخم في هذه الاقتصاديات سوف يتأثر بعوامل خارج النطاق الجغرافي لهذه الاقتصاديات كما يتأثر بعوامل محلية التي تؤثر على سوق السلع والخدمات، ومن هنا فانه يمكن للتضخم أن يكون مصدره خارجي وبالتالي يكون مستوردا من الخارج.

يعد"Jean Bodin" سنة 1568هو أول من أشار إلى ظاهرة التضخم المستورد، إذ أشار إلى أن الارتفاع العام للأسعار في أوربا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستورد من أمريكا، ثم جاءت المدرسة المركنتيلية "mercantiliste literature" في القرن السابع عشر والثامن عشر، من أمثال R.Cantillon و D.Hume اللذان أعطيا أهمية بالغة للمعروض النقدي، مستويات الأسعار المحلية، والموازين الخارجية، وإضافات الكلاسيك حول العلاقة السابقة Ricardo.Mill في القرن التاسع عشر في إطار قاعدة الذهب عن طريق التعديل الآلي للموازين الخارجية (دخول/خروج) المعادن المصحوب بتغير في الأسعار المحلية.

وعليه فان ظاهرة التضخم المستورد "هي تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية". (Mayerlen and others,2008:261).

ويعرفه رمزي زكي على أنه "مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما" (زكي،1987:261).

ويعرف Grzegorz ظاهرة التضخم المستورد على أنها "تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب".(Kolodko,1987:1131).

العوامل المؤثرة في التضخم المستورد

إن البحث عن العوامل الخارجية في إحداث ظاهرة تضخمية يعني ضمنا إن هناك عوامل اقتصادية خارجية تؤثر على التضخم المحلي والتي سوف نحاول الإشارة لها هنا.

من البديهي أن يتم تحديد السعر في سوق السلع والخدمات من خلال تفاعل الطلب والعرض، أي انه يمكن النظر إلى السعر بأنه دالة تعتمد على متغيري الطلب والعرض في سوق المنافسة:

$$P = f(S.D) \ldots\ldots (1)$$

إذ أن :
P : مستوى السعر.
D :الطلب الكلي.
S : العرض الكلي.

يتضح من الدالة (1) أن المتغيرات التي تؤثر على الطلب الكلي (D) والمتغيرات التي تؤثر على العرض الكلي (S) هي المتغيرات التي تؤثر على مستوى السعر (P)، الأمر الذي يتطلب تحديد المتغيرات المؤثرة على كل من العرض الكلي والطلب الكلي. (زكي وآخرون،102:1986).

يتكون الطلب الكلي (D) من الطلب المحلي (A) والصادرات (X) والطلب المحلي يتكون بدوره من الإنفاق الخاص (E) والإنفاق العام (G)، فإذا افترضنا أن الإنفاق العام يتحدد تلقائيا من خلال السياسة المالية، تكون المتغيرات المؤثرة في الطلب الكلي (D) هي نفس المتغيرات التي تؤثر في الإنفاق الخاص (E) وتبسيطا للمناقشة نعتبر الإنفاق الخاص (E) انه دالة تعتمد على متغيري الدخل (Y) ومعدل الفائدة (I)، أي:

$$E = f(Y.I) \ldots\ldots (2)$$

يكون تأثير الدخل (Y) على الإنفاق الخاص (E) في ظل ثبات معدل الفائدة (I) طرديا، وتأثير معدل الفائدة (I) على الإنفاق الخاص (E) عكسيا وبهذا يتأثر الطلب المحلي (A) طرديا مع الدخل (Y) وعكسيا مع معدل الفائدة (I). (زكي وآخرون،102:1986).

أما عن المتغيرات التي تحدد حجم الصادرات بشكل عام هي:

مستوى دخل البلدان التي يصدر لها، ويمكن لغرض المناقشة اعتبار مستوى الدخل العالمي (Yw).

- مستوى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية (Px).
- مستوى سعر الصرف (Ex).

السعر المحلي (P). (زكي وآخرون،102:1986).

وبذلك يمكن تحديد حجم الصادرات بدالة ضمنية كما يلي:

$$X = f(P.Ex.Px.Yw) \ldots\ldots (3)$$

تتأثر الصادرات طرديا مع كل من المتغيرات (Yw.Ex.Px) وتتأثر عكسيا مع (P).

والعلاقة الطردية بين كل من الصادرات والمتغيرين (Ex.Px) قد تبدوا غير واضحة للوهلة الأولى، الأمر الذي يتطلب تحليلاً لها، العلاقة بين (Px) وحجم الصادرات (X) هي علاقة عرض مع السعر بشكل عام. فارتفاع (Px) يمكن أن يؤدي إلى تأثيرين ، احدهما توجيه السلع والخدمات بحجم اكبر إلى قطاع التصدير، والآخر توجيه موارد اكبر لإنتاج السلع والخدمات التصديرية، وعلية يمكن تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في حجم الطلب الكلي (D) بالمتغيرات التي وجدناها تحدد الإنفاق المحلي والصادرات لان (D) عبارة عن دالة خطية مكونه من (G.E.X) أي:

$D=G+E+X$ لذلك يمكن أن ينظر إلى الطلب الكلي بأنه دالة ضمنية بالصيغة التالية:

$$D = f(Y.I.Yw.Px.Ex.P.G) \ldots\ldots (4)$$

أما بالنسبة للعرض الكلي (S) من الناتج المحلي (Y) ومن الاستيرادات (M) أي: $S=Y+M$ ولغرض المناقشة نفترض أن مستوى (Y) معطى ونبحث عن المتغيرات التي تحدد مستوى الاستيرادات (M)، والمتغيرات الرئيسية التي تحدد مستوى الاستيرادات هي:

- مستوى دخل البلد (Y).
- مستوى سعر الاستيرادات بالعملة الأجنبية (Pm).
- مستوى سعر الصرف (Ex).
- مستوى السعر المحلي (P). (زكي وآخرون،102:1986).

وبهذا يمكن صياغة علاقة الاستيرادات بالمتغيرات التي ذكرت بدالة ضمنية كما يلي:

$$M = f(Y.Pm.Ex.P) \ldots\ldots (5)$$

وتأثير كل من (Y.P) على الاستيرادات (M) يكون طرديا وتتأثر عكسيا مع (Pm.Ex).

مما تقدم يمكن وضع العرض الكلي بصيغة دالة ضمنية كما يلي:

$$S = f(Y.Pm.Ex.P) \ldots\ldots (6)$$

وبإحلال دالة الطلب الكلي (2) ودالة العرض الكلي (5) في دالة السعر، وبترتيب المتغيرات يمكن وضع دالة السعر (P) بالصيغة التالية: (زكي وآخرون،106:1986).

$$P = f(Yw.Pm.Ex.I.G.Y) \ldots\ldots (7)$$

من خلال الدالة (7) نلاحظ أن الدخل العالمي الداخل إلى الاقتصاد المحلي يؤثر على التضخم المحلي (عن طريق قناة غير مباشرة للدخول)، مستوى أسعار الاستيرادات وأسعار صرف العملات (عن طريق القناة المباشرة للأسعار). (زكي وآخرون،102:1986).

المطلب الثاني : قنوات انتقال التضخم المستورد

تطرق الكثير من الاقتصاديين إلى القنوات التي ينتقل من خلالها التضخم عبر الدول، إذ اختلف الاقتصاديين في تسمية تقسيمات قنوات انتقال التضخم المستورد، لكنهم في الأخير يعبرون عن نفس الفكرة لعملية الانتقال الدولي للتضخم. وفيما يلي سوف نتطرق إلى ما وصل إليه بعض الاقتصاديين فيما يخص قنوات التضخم المستورد.

القناة الاولى : القناة المباشرة للأسعار

يرى (Jongmoo) أنه بالإمكان التمييز بين قناتين من القنوات التي ينتقل عبرها التضخم من الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد المحلي:

1- قناة مباشرة للأسعار: هذه القناة تخص العلاقة المباشرة بين السوق العالمية وقطاع التجارة الخارجية للاقتصاد المحلي، التي يتم عبرها التأثير من خلال إحلال المدخلات في الإنتاج والاستهلاك النهائي.

2- قناة غير مباشرة للدخول: هذه القناة تخص أثر ميزان المدفوعات على العرض النقدي والدخل المحلي. (Choi,1982:3).

أما المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية فتوصل إلى نموذج لقنوات التضخم المستورد وكما يلي:

1- قناة إحلال السلع (good substitution): عن طريق الأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية (direct price arbitrage).

2- قناة تدفقات الأصول والروابط النقدية (asset flow and monetary linkages): عن طريق تأثير المداخيل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال.(Darby and others,1983:501).

القناة الثانية : القناة غير المباشرة للمداخيل

تعبر القناة غير المباشرة للأسعار عن أثر المداخيل الناجمة عن فائض ميزان المدفوعات على مستوى العرض النقدي والدخل للاقتصاد المحلي، الذي ينشط الطلب المحلي سواء كان استهلاكيا أو استثماري الذي يمكن أن يحدث ضغوط تضخمية مصدرها الدخول القادمة من الخارج عن طريق التضخم بالطلب (pull inflationary demand).

وتسمى هذه القناة أيضا قناة السيولة للانتقال الدولي للتضخم، إذ يقوم البنك المركزي بزيادة السيولة المحلية عن طريق شراء العملات الأجنبية القادمة من الخارج في سوق الصرف المحلي بين البنوك التجارية، هذه السيولة المحلية الناجمة عن شراء البنك المركزي للعملات الأجنبية (كنتيجة لفائض ميزان المدفوعات)، هي البوادر الأولية لنشوء ضغوط تضخمية مصدرها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة.

أن مشتريات البنك المركزي من العملات الأجنبية سوف تزيد من القاعدة النقدية، وكنتيجة لابد للسلطات النقدية أن تسحب جزء من مستوى النقد الذي ضخته لشراء العملات الأجنبية أو الحد من عملية الخلق الثانوي للنقد في النظام المصرفي.

يمكن أيضا لفوائض الحساب الجاري أن يؤثر مباشرة على الدخل المحلي عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، فارتفاع عوائد الصادرات يمكن أن يؤثر على الاستثمار المحلي (يمكن للمستثمر أن يوسع من خططه الاستثمارية بسبب زيادة الصادرات) أو على الاستهلاك المحلي. (katz,1973 :65).

يرى النقوديون بأن هناك علاقة سببية بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات، فإذا ازدادت الكتلة النقدية، على أثر خلق إضافي للسيولة من قبل البنك المركزي، أو ارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، فسوف تتولد رغبة لدى الأفراد بإنفاق بعض من سيولتهم النقدية الإضافية، فضلاً عن ذلك التوسع في الأصول المالية الأخرى في مشاريعهم الاستثمارية جراء توفر المزيد من السيولة لدى البنوك التجارية الذي يمكن أن يولد ضغوط تضخمية عن طريق التضخم بالطلب (pull inflationary demand).

إن مستويات العرض النقدي تتأثر برصيد ميزان المدفوعات بشكل عام، بحكم أهمية مكون الأحتياطات الدولية في القاعدة النقدية، مع الإشارة إلى أن تراكم الاحتياطات الدولية هو نتيجة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي كما أشار إلية نموذج (NBER) للانتقال الدولي للتضخم. (Darby and others,1983:501). احتساب التضخم المستورد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)

نلاحظ من خلال الجدول (1) والشكل (1) ان التضخم المستورد في العراق بلغ (0.641) في عام 1990، وانخفض التضخم المستورد في عام 1991 ليصل إلى (0.236) واستمر بالانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 1996 إذ بلغ (0.001) وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وانخفاض الاستيرادات إلى أدنى مستوياتها إذ بلغت في عام 1995 (1046.0) مليون دينار وعاود التضخم المستورد بالارتفاع بسبب توقيع العراق مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء والدواء مع الأمم المتحدة عام 1996، إذ ازداد في عام 1997 ليصل إلى (2.403) وقد بلغ التضخم المستورد في عام 1998 (2.809) وهو أعلى ارتفاع بلغه خلال مدة البحث والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الاستيرادات إذ بلغت (9306900.0) مليون دينار فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم العالمي ليصل إلى(5.1)، وانخفض التضخم المستورد في عام 1999 ليصل إلى(1.976)، أما في عام 2003 بلغ التضخم المستورد (2.533) وذلك بسبب زيادة الاستيرادات والانفتاح الاقتصادي فضلاً عن انخفاض العرض بسبب توقف اغلب المشاريع الاقتصادية المحلية مما أدى إلى انخفاض الدخل القومي الإجمالي ليصل إلى(29618507.0) مليون دينار في نفس العام، واستمر التضخم المستورد بالارتفاع والانخفاض إذ بلغ عام 2005 (2.541)، أما في عامي 2006 و2007 فقد انخفض التضخم المستورد إلى (1.714) و (1.472) على التوالي وذلك بسبب انخفاض الاستيرادات في عامي 2006و2007 لتبلغ (36914707.8) و(314122753.0) على التوالي، وشهد التضخم المستورد ارتفاعا في عام 2008 إذ بلغ (2.596) وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي إذ بلغ (8.9) في نفس العام والسبب في ذلك هي الأزمة المالية، ثم انخفض التضخم المستورد في عام 2009 (1.147) واستمر بالانخفاض ليصل إلى (0.414) في عام 2015 والسبب في ذلك إلى استهداف السياسة النقدية التضخم والعمل على استقرار اسعار الصرف وذلك من خلال النافذة الواحدة (مزاد العملة).

جدول (1) يبين قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات والناتج القومي الإجمالي ومعدل التضخم العالمي والتضخم المستورد للمدة (1990– 2015)

(مليون دينار)

السنوات	قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات (1)	الدخل القومي الإجمالي (2)	معدل التضخم العالمي (3)	التضخم المستورد(4)
1990	4154.2	55089.2	8.5	0.641
1991	1061.6	41801.1	9.3	0.236
1992	1541.0	113829.1	7.7	0.104
1993	1509.0	321632.9	8.0	0.038
1994	1061.6	1658326.2	10.3	0.007
1995	1046.0	6693624.9	9.3	0.001
1996	1152.4	6498496.2	7.0	0.001
1997	6390612.4	14895735.8	5.6	2.403
1998	9306900.0	16897265.5	5.1	2.809
1999	20912665.6	33860186.2	3.2	1.976
2000	24922476.0	49897180.0	3.6	1.798
2001	25411295.7	41020010.2	4.0	2.478
2002	20179996.9	40319581.6	3.1	1.552
2003	22734254.4	29618507.0	3.3	2.533
2004	34050969.0	53311558.7	3.7	2.363
2005	45145710.0	74622598.6	4.2	2.541
2006	36914707.8	96902093.4	4.5	1.714

1.472	5.3	113163014.7	31422753.0	2007
2.596	8.9	165421918.9	48249768.6	2008
1.147	3.0	134264467.4	51326145.0	2009
1.179	3.5	163926503.5	55232658.0	2010
1.389	5.0	217091235.4	60316542.0	2011
1.129	3.9	255460517.9	73980251.4	2012
0.779	2.8	272998466.0	75910914.2	2013
0.074	2.8	2658014717.7	69948806.4	2014
0.414	1.6	207154168.9	53626567.5	2015

المصدر / بيانات العمود (1،2) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية.

بيانات العمود (3) Data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG.

بيانات العمود (4) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1) وحسب المعادلة التالية:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيم الناتج القومي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}.$$

شكل (1) يبين معدل التضخم العالمي والتضخم المستورد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)

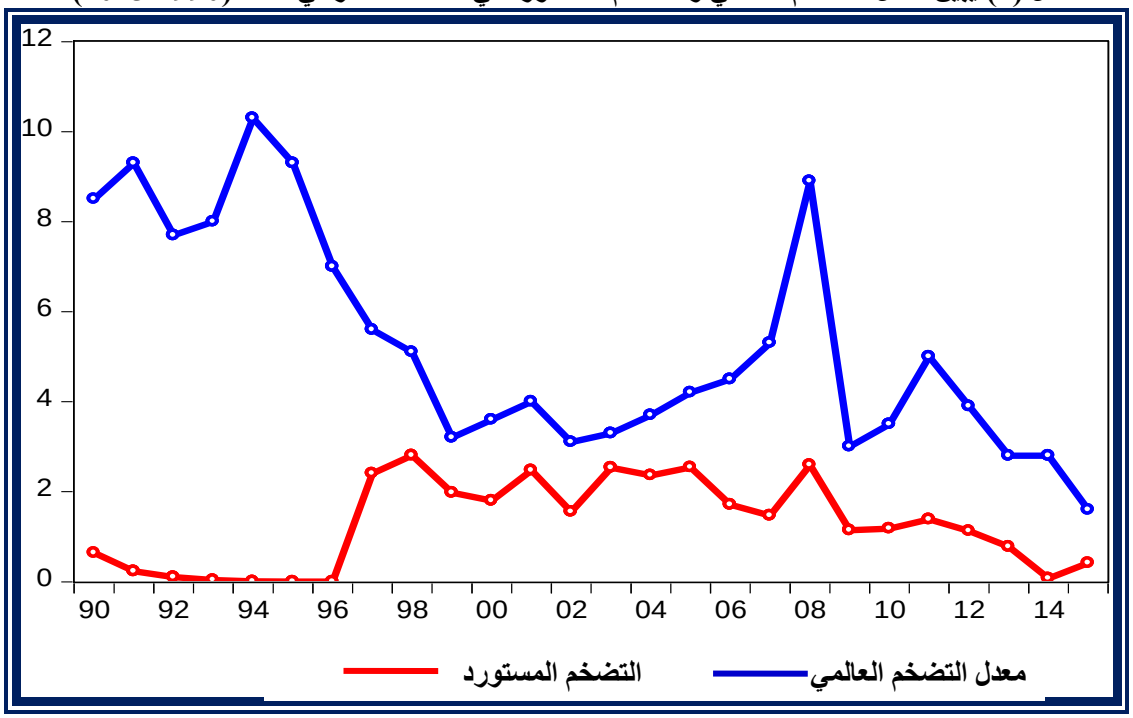

المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews9) وبالاستناد إلى بيانات الجدول (1).

المبحث الثاني / آثار ومعالجات التضخم المستورد

المطلب الأول :- آثار التضخم المستورد على الاقتصاد العراقي

أما فيما يخص آثار التضخم المستورد على الاقتصاد العراقي في البدء نقول أنه من الصعوبة فصل أثار التضخم المستورد من التضخم المحلي. فكلاهما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ومهما يكن من أمر، فأن ظاهرة التضخم عموماً، في العراق، يعود الجزء الأكبر منها إلى تأثير العوامل الخارجية. بمعنى أن قوى التضخم المستورد أقوى من قوى التضخم المحلي. (زكي،172:1986). ويمكن أن نوضح بعض الآثار الهامة للتضخم المستورد على الاقتصاد العراقي وكما يلي:

1- **ارتفاع كلفة الاستثمار المحلي**

حرص العراق على استخدم جانباً كبيراً من الإيرادات النفطية في قطاع البنى التحتية، مثل الطرق والجسور وشبكات الماء والمجاري، ومحطات الكهرباء، وبناء المدارس والمستشفيات...الخ ويمكن القول، أن الاستثمار في هذا القطاع، كان يمثل حجر الأساس في جهود التنمية التي تبنتها الدولة. والسبب في ذلك يعود، إلى ما كان يعانيه العراق من نقص شديد في مكونات هذا القطاع، وإلى أهمية تطوير هذا القطاع للتغلب على الاختناقات التي تعانيها القطاعات الأخرى بسبب تخلف وضعف مشروعات البنى التحتية. وقد تجاوزت الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع حجم الاستثمارات المستهدفة.

نظراً لتوافر مصادر التمويل الناجمة عن الإيرادات النفطية. وأن هذه الزيادة في حجم الاستثمارات جاءت بسبب تضافر عدد كبير من العوامل يأتي في مقدمتها ضعف القطاع المحلي للتشييد والخدمات في مواجهة الطلب المتنامي علية من جراء نمو الإنفاق العام الاستثماري، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار خدمات هذا القطاع، كما ان ضعف الطاقة التنفيذية لقطاع التشييد والخدمات المحلي قد دفع إلى الاستعانة بشركات التشييد والخدمات الأجنبية، وهي شركات تغالي في كثير من الحالات، في تحديد أسعار خدماتها، وخاصة خدماتها الاستثمارية والفنية وأجور موظفيها وإداريها، ناهيك عن المغالاة في زيادة أجور العمال الفنيين الأجانب. فضلاً عن ذلك ارتفاع أسعار المواد المستوردة التي كانت تلزم لتنفيذ هذه الاستثمارات. ومن ناحية أخرى بما أن نسبة المكون الأجنبي في هذه الاستثمارات مرتفعة، بسبب اعتماد عمليات التشغيل لهذه الاستثمارات على استيراد أصناف كبيرة من الآلات والمواد من الخارج، فإن ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الاستيرادات قد شكل أيضا أحد مصادر تضخم التكلفة. (زكي،178:1986).

2- **التفاوت في توزيع الدخول والثروة**

يؤدي التضخم، مستورداً كان أم محليا، بالبلاد المصابة به إلى إحداث تفاوت واضح في توزيع الدخل القومي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع. والسبب في ذلك يعود إلى التفاوت الكبير الذي تتسم به معدلات نمو الدخول النقدية في غمار موجة التضخم. فأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، مثل كاسبي الأجور والمرتبات وأصحاب الإعانات الاجتماعية، يتعرضون لتدهور حقيقي في مستوى المعيشة بسبب عدم مواكبة معدلات تغير أجورهم النقدية لمعدلات تغير الأسعار. أما أصحاب دخول عوامل الإنتاج الأخرى (مالكي الأراضي والعقارات وأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية وأصحاب الودائع الادخارية) وهم ما يطلق عليهم بكاسبي عوائد حقوق التملك (الأرباح والريع والفوائد) فعادة ما يستفيدون من التضخم بسبب نمو دخولهم النقدية أثناء موجة التضخم بمعدلات أعلى بكثير من معدلات نمو الأسعار. ولهذا تتجه دخولهم الحقيقية للتزايد على نحو واضح. وقد يكون هذا الأثر التوزيعي للتضخم على الدخل في العراق غير واضح في فترة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بسبب ما يحدث من نمو في الأنفاق العام (الجاري والاستثماري) مما يؤدي إلى توفير فرص كثيرة للتوظيف والدخول. ولهذا فإن جميع فئات الدخل المختلفة قد استفادت من هذا الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد. الا أن هذا الأثر يبدأ يظهر وبشكل واضح حينما تميل الأسعار العالمية للنفط بالانخفاض وانكماش حجم الإنتاج والتصدير وانخفاض الإيرادات النفطية مما يؤدي إلى انخفاض في نمو الإنفاق العام الاستثماري. فقد أدت هذه الموجة الانكماشية إلى إيقاف نمو الأجور والمرتبات، بينما استمر المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، على الأقل بحكم تأثير قوى التضخم المستورد. (زكي،181:1986).

3- **النمو المفرط لقطاع الخدمات**

أحدث التضخم المستورد بالعراق نمو غير عادي وغير متوازن في قطاع الخدمات، إي في تلك المجالات التي تتميز بارتفاع واضح في معدلات الربح، وبسرعة دوران رأس المال. وبعدم احتياجها إلى استثمارات كبيرة ، أي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في أصول إنتاجية ثابتة لآجال طويلة. وقد تجسد ذلك في الإفراط الذي حدث في نمو قطاع المال والبنوك، وفي التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة) والعمل بتجارة الاستيراد، والخدمات الاستهلاكية (ورش الصيانة والإصلاح والخدمات المنزلية)، وبناء الفنادق والمشروعات السياحية، وفي مشروعات النقل والاستثمار في بناء العمارات والمنازل والقصور الفاخرة،... الخ. وكما هو معلوم فإن الاستثمار بشكل معقول ومتوازن في القطاعات الاقتصادية أمر مهم وضروري لدفع عجلة التنمية للأمام، لكن الإفراط في الاستثمار، في قطاع الخدمات غالباً ما يشوه مسار التنمية، ويؤدي إلى تقسيم العمل لصالح هذا القطاع على حساب التوسع في قطاعات الإنتاج المادي. (زكي،185:1986).

المطلب الثاني :- السياسات وسبل الحد من التضخم المستورد

بعد ان تعرفنا على قنوات انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي، نحاول الآن مناقشة السياسات والسبل التي من شأنها الحد أو امتصاص جزء من ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبالتالي الحفاظ على المستوى العام للأسعار وهي كالأتي:

أولاً :- سياسة التعقيم

تعرف على أنها عملية نقدية يتم من خلالها تعديل الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية عن طريق التخفيض في صافي الأصول المحلية من أجل الحفاظ على القاعدة النقدية (الأساس النقدي) ثابتاً، ويتم ذلك من خلال تدخل البنك المركزي والعمل على تحييد أثر الزيادة في صافي الأصول الأجنبية (Cardarelli and others,2009:17).

ويمكن قياس درجة التعقيم أيضاً من خلال نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى القاعدة النقدية (R/M) إذ أن ارتفاع (R/M) يفيد بوجود سياسة تعقيم نشطة.(طلفاح،53:2005).

الايجابيات والسلبيات لسياسة التعقيم

1- وسيلة سريعة للحد من الآثار التضخمية وتأثيرها على سعر الصرف. (طلفاح،54:2005).

2- تفترض وجود إحلال غير تام بين الأصول المحلية والأجنبية من ناحية وبين مختلف الأصول المحلية من ناحية أخرى. إذ في ظل وجود إحلال تام تعد هذه السياسة ذات فعالية محدودة. (Obtsfeld and others,2002:4).

3- أن سياسة التعقيم تحمل البنك المركزي والحكومة تكاليف مالية من خلال ارتفاع أسعار الفائدة المحلية والتي يمكن بدورها أن تجلب مزيداً من التدفقات المالية الخارجية، فضلاً عن تحمل البنك المركزي والحكومة تكاليف مالية تتمثل بالدين المحلي خاصة إذا كانت الفائدة المدفوعة على الأصول المباعة اكبر من تلك التي تجنيها الحكومة من الأصول الأجنبية التي بحوزتها. ويمكن التعبير عن تكلفة سياسة التعقيم كما يلي:

$$S = I - r - e$$

إذ أن:

S: تمثل تكلفة سياسة التعقيم.

I: تمثل سعر الفائدة المحلية.

r: تمثل اسعار الفائدة الدولية.

e: تمثل معدل نمو اسعار الصرف.

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ان تكلفة سياسة التعقيم تساوي الفرق بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة الدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار نمو اسعار الصرف عند تحويل الأصول المالية إلى العملة المحلية. (Frankel,2007:4).

4- تتطلب سوقاً مالية متطورة.

5- استنزف رصيد البنك المركزي من احتياطيات النقد الأجنبي وتشجيع على تنشيط عملية غسيل الأموال.
6- أن تراكم الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية يمكن أن يتسبب في مشاكل أدارة الاقتصاد من حيث أمكانية تأجيل برامج الإصلاح كما أن انخفاض مستوى الأصول الأجنبية يمكن ان يشجع على المضاربة. (طلفاح،56:2005).

ثانياً : صناديق الاستقرار الاقتصادي

يصنف صندوق النقد الدولي هذا النوع من أنواع الصناديق بالصناديق السيادية(وتعرف أيضاً بصناديق النفط)، والتي لها دور في الحد من التضخم المستورد عن طريق علاج القناة غير المباشرة للدخول والتي مصدرها عوائد صادرات النفط من خلال تعقيم التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى وجود خمس أنواع من هذه الصناديق ويمكن التميز بينها وفقاً لهدفها الأساسي:
1- صناديق الاستقرار الاقتصادي: التي يتمثل هدفها الأساسي حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع (النفط خاصة).
2- صناديق الادخار للأجيال القادمة: التي تهدف الى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة الأصول الأكثر تنوعاً.
3- شركات استثمار الأحتياطات: التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم أنشاؤها لزيادة العائد على الأحتياطات.
4- صناديق التنمية: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات الإنتاجية والتي من شأنها تعزيز نمو الناتج المحتمل في البلد.
5- صناديق احتياطات طوارئ التقاعد: التي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية الحكومية. (Dattels and others,2007:17).

إن الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية في الآونة الأخيرة وما ترتب عليه من زيادة غير متوقعه في الإيرادات الناتجة عن صادرات النفط، إذ شجع ذلك العديد من الدول لإنشاء صناديق النفط. السؤال هنا هل تمكنت هذه الصناديق من تحقيق الهدف المنشود ولاسيما الاستقرار الاقتصادي؟ اختلفت أراء الاقتصاديين بين المعارض والمؤيد لإنشاء هذه الصناديق ولكل من الفريقين الحجج الاقتصادية التي يستند إليها.

إذ أشارت نتائج دراسة أعدت من قبل مجموعة من الخبراء في صندوق النقد الدولي (Davis and others 2003)، إلى محدودية الآثار المالية لهذه الصناديق وبعدم فاعليتها كأداة للسياسة الاقتصادية الكلية وأن هذه الآراء كانت مبنية على أن احتياطيات البنك المركزي وسياسة نظام سعر الصرف والسياسة النقدية يمكن أن تكون خيارات بديلة أفضل من تلك الصناديق، وان دور هذه الصناديق هو الاستقرار المالي لا الاستقرار الاقتصادي كونها تقدم نوعاً من التأمين المالي الذاتي. (حسام الدين،56:2009).

أما دراسة (Shabsigh and Ilahi)فقد انتقدت هذه النظرة الضيقة التي تغفل الدور الكبير والمهم لصناديق النفط كأداة للاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يمكن لتلك الصناديق أن تقلل العبء على السياسة النقدية عن طريق تعقيم الواردات المالية المتأتية من الصادرات النفطية. وتكون هذه الصناديق مرتبطة بالأسعار وأسعار الصرف إذ أن زيادة أو نقصان حجم هذه الصناديق يمكن أن يكون فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن تعزيز الثقة باستقرار سعر الصرف، وقد تمكن الباحثان من تقييم أثر صناديق النفط على الاقتصاد الكلي باستخدام طرق الاقتصاد القياسي، إذ تم اخذ عينه من سبعة دول تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على صادرات النفط وقد أنشأت صناديق النفط وهي (البحرين، شيلي، الكويت، المكسيك، النرويج، سلطنة عمان، السودان)، وتضمنت العينة أيضاً ستة دول لم تستخدم صناديق النفط (مصر، اندونيسيا، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة) وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها:
1- أن نسبة التغيرات في عرض النقد تكون اقل مما هي علية في الدول التي لا تمتلك صناديق للنفط، إذ تشير النتائج على أن وجود صناديق النفط يعمل على تقليص معامل التغير عرض النقد بمقدار 20%.
2- أن نسبة التضخم في الدول التي تمتلك صناديق النفط يكون اقل بنسبة 25% بالمقارنة مع الدول التي لا تمتلك صناديق للنفط.

3- أن التذبذب في أسعار الصرف يكون اقل في الدول التي تمتلك صناديق النفط عن تلك الدول التي لا تمتلك صناديق للنفط. (Shabsigh,Ilahi,2007:16).

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول ان صناديق الاستقرار الاقتصادي (صناديق النفط) التي تمتلكها الحكومات يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الحد من التضخم المستورد من خلال امتصاص جزء من الإيرادات النفطية، وكما أشارت نتائج الدراسة السابقة فأن الدول التي أنشأت صناديق الاستقرار الاقتصادي (صناديق النفط) أصبحت قادرة وبشكل كبير على التحكم بالمتغيرات الاقتصادية مثل (مستوى نمو العرض، مستويات الأسعار المحلية، وأسعار الصرف).(Bower and others,2007:26).

ثالثاً : السياسات المالية والتجارية

يمكن لأدوات السياسة المالية والتجارية الحد من أثر القناة المباشرة للتضخم المستورد (الأسعار) وذلك عن طريق الضرائب والتعريفات الجمركية أو عن طريق الدعم الحكومي. وقد قام عدد من الخبراء في القسم المالي في صندوق النقد الدولي بدراسة لمعرفة الأدوات التي يمكن ان تستخدمها السياسة المالية والتجارية للحد من انتقال التضخم المستورد، وقد تم اخذ عينه من (161) بلد، ويمكن ذكر أهم أدوات السياسة المالية والتجارية بما يلي: (Ter-Minassian and others,2008:19).

1- الرسوم الجمركية على الواردات: يمكن تعريف الرسوم الجمركية على أنها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم من خلالها امتصاص أثر مرور اسعار السلع العالمية إلى الأسواق المحلية. (الحمزاوي،57:2004).

2- ضريبة القيمة المضافة: يمكن عن طريق تخفيض أو ترك ضريبة القيمة المضافة أن تحد من ارتفاع الأسعار العالمية وتأثيرها على الاقتصاد على الرغم من أن هذا الأجراء يكلف الحكومة انخفاض في أيرادتها مما يجعلها تلجأ إلى مصادر أخرى لتمويل نفقاتها.

3- حصص الصادرات: تقوم بعض الدول بتحديد حصص للصادرات من أجل الحفاظ على مستوى الأسعار المحلية على الرغم من أن هذا الأجراء يؤدي إلى خسارة مكاسب يمكن تحقيقها عن طريق زيادة الصادرات، الا إن هذا الأجراء لا يعد نموذجا لان الأسعار قد ترتفع عالمياً في المستقبل بسبب انخفاض المعروض.

4- ضرائب الوقود: تقوم معظم البلدان (وخاصة البلدان المستوردة للنفط) بفرض ضرائب غير مباشرة وكبيرة على الدخول من خلال ضرائب الوقود (البنزين، الديزل) وأن خفض هذه الضرائب من شأنه الحد من ارتفاع الأسعار المحلية.

أما فيما يخص دعم الأسعار فيكون بعدة أشكال الهدف الأساسي منه الحد من تأثير ارتفاع الأسعار العالمية مما ينعكس سلباً على الأسعار المحلية وكما يلي: (Ter-Minassian and others, 2008:26).

1- دعم الغذاء ومراقبة الأسعار: تقوم بعض الدول بدعم الغذاء ومراقبة الأسعار من أجل ضمان عدم مرور أثر الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية خصوصاً أذا كانت هذه الحكومات لديها القدرة الكافية من أجل دعم الأسعار وهذا يترتب عليه تكاليف مالية كبيرة للغاية منها زيادة النفقات العامة للحكومة، وبالرغم من أن هذه السياسة لها تأثير ايجابي مباشر على استقرار مؤشر التضخم المحلي الا أنها تقود في نفس الوقت إلى تقليل الاستثمار بسبب عدم قدرة المستثمر تحقيق الأرباح بشكل سليم. (قدي،247:2003).

2- دعم الوقود: وفق هذه الأداة تقوم بعض الدول ببيع الوقود بأسعار تكاد تكون أقل من الأسعار العالمية أو أقل من كلفة الاستيراد أذا كانت هذه الدول مستورده للنفط ومشتقاته من أجل الحفاظ على الأسعار المحلية من الارتفاع، وبالرغم من فعالية هذه الأداة الا أنها لا تخلو من آثار سلبية منها ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي وكذلك يزيد من عدم استخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة.
(Ter-Minassian and others,2008:54).

رابعاً : السياسة النقدية سعر الصرف كهدف وسيط

تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق الأهداف النهاية (والتي غالباً ما تكون الاستقرار في المستوى العام للأسعار) وذلك عن طريق التأثير على المتغيرات الوسيطة، بسبب عدم قدرة السلطة النقدية التأثير بصورة مباشرة على المستوى العام للأسعار بدقة وفعالية في الأجل القصير.

تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وأدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجب إلى ما يلي:

1- وجود علاقة مستقرة بين الأهداف الوسيطة والهدف أو الأهداف النهائية.
2- إمكانية مراقبتها عن طريق ما تمتلكه السلطات النقدية من أدوات.
3- قابلة القياس إذ يعد القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة أمر ضروري لان الهدف الوسيط هو أشارة أولية للسياسة النقدية إذا كانت تسير في الاتجاه الذي يضمن تحقيق الهدف النهائي أم لا.
4- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي. (قدي،64:2003).

أما الأهداف الوسيطة التي تستهدفها السلطة النقدية فهي:

1- مستوى العرض النقدي: وهو عبارة عن مؤشر إحصائي لكمية النقود في التداول ويعكس قدرة الأفراد على الأنفاق.
2- معدل الفائدة: تسعى السلطة النقدية في بعض الأحيان إلى اتخاذ معدل الفائدة الحقيقي هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية، الا أن هذا الهدف لا يخلو من المشاكل منها طبيعة العلاقة بين معدل الفائدة طويل وقصير الأجل وعرض النقود، فضلاً عن ذلك أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهذا ما يفقد أسعار الفائدة الحقيقة أهميتها كمؤشر للسلطة النقدية.
3- سعر الصرف: تعمل السلطات النقدية على تثبيت سعر الصرف من أجل احتواء التوقعات التضخمية، إذ أن تقلبات أسعار الصرف تدفع السلطات النقدية بالتدخل عن طريق ما لديها من احتياطيات للنقد الأجنبي من أجل التأثير عليه بغية الحفاظ على قيمة العملة المحلية مقابل العملات التي ترتبط بها، وتتحمل السلطة النقدية تكاليف مالية مقابل الحفاظ على هدف استقرار سعر الصرف، فضلاً عن ذلك استخدام هذا الهدف الوسيط للسياسة النقدية من أجل امتصاص الصدمات الخارجية (ارتفاع الأسعار)، لذلك يعمل البنك المركزي وبصورة دائمة إلى تعديل سعر الصرف من أجل تجنب أثر مرور أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية. (هالوود،ماكدونالد،31:2007).

الاستنتاجات:-

1- هناك قناتين لانتقال التضخم المستورد عبر الدول الأولى القناة المباشرة والتي تتمثل بالأسعار والثانية القناة غير المباشرة والتي تتمثل بالمداخيل.
2- يؤثر التضخم المستورد على الدول بشكل عام وعلى العراق بشكل خاص وذلك بسبب الاعتماد الكبير على القطاع القائد (النفطي) للاقتصاد والإهمال لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يوثر بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي وزيادة المشاكل الاقتصادية ومنها البطالة وسوء توزيع الدخل...الخ.
3- بالرغم من تعدد السبل والسياسات التي من شانها الحد من أثار التضخم المستورد الا أن الواقع يشير إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على سياسة واحدة الا وهي سعر الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية وهذا على حساب السياسات والإجراءات الأخرى.

التوصيات:-

1- أنشاء صندوق سيادي (صندوق النفط) من أجل امتصاص فوائض عائدات النفط الخام والحد من التضخم المستورد الناشئ عن طريق القناة غير المباشرة للدخول.
2- التأثير على الإنفاق الاستهلاكي من أجل تخفيض قيمة وكميات الاستيرادات من السلع الغذائية، وذلك من خلال خفض الإنفاق الاستهلاكي عن طريق رفع أسعار الفائدة مما يؤدي الى ارتفاع الميل الحدي للادخار على حساب الاستهلاك.

3- العمل على سد الطلب المحلي من السلع والخدمات من خلال تشجيع الصناعة الوطنية ودعمها، وذلك من خلال التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية مثل صناعة الاسمنت، وتعليب التمور، والسجاد.... الخ.
4- استخدام أنظمة اسعار صرف متعددة من أجل دعم بعض السلع والخدمات الضرورية أو التي لا يستطيع الاقتصاد العراقي توفيرها بالوقت الحالي، بالمقابل استخدام هذا نظام سعر الصرف لمنع دخول بعض السلع والخدمات التي تكون متوفرة محلياً أو فيها إضرار على المجتمع.

المصادر:-

أولاً :- المصادر باللغة العربية

1- 1 الكتب

1- الحمزاوي، محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2004.
2- زكي، رمزي، التاريخ النقدي للتخلف- المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب-، الكويت، 1987.
3- زكي، رمزي، التضخم المستورد دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1986.
4- زكي، رمزي وآخرون، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، 1986.
5- قدي، عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
6- هالوود، ماكدونالد، سي بول، رونالد، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.

1-2 الاطاريح والرسائل

1- حسام الدين، عبورة، (2009)، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
2- الحنيطي، يوسف فالح أحمد وادي، (1996)، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن دراسة قياسية 1969– 1993، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

1-3 البحوث والدراسات

1- خضور، عفراء، (2015)، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة 1990 – 2010، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد الأول، سوريا.
2- طلفاح، احمد، (2005)، التدفقات المالية الدولية، سلسلة البرامج التدريبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

1-4 التقارير والنشرات

1- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء–مديرية الحسابات القومية.

1-5 المواقع الالكترونية

1- Data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG.2017/7/21 ،

ثانياً :- المصادر باللغة الانكليزية

1-2Books

1- Kolodko, Grezgorz.W, (1987), International Transmission of Inflation –Its Economics and Its Politics- World Delvelopment Review, Vol 15.

2-2 Researches, Studies

1- **Bower and others, Uwe, (2007), Commodity price fluctuation and their impact on monetary and fiscal policies in western and central africa, occasional paper series, April2007, European central bank.**
2- **Cardarelli and others, Roberto, (2009), Capital Inflows: Macroeconomic Implications and Policy Responses, International Monetary Fund.**
3- **Choi, Jongmoo, (1982), Trade Structure and Transmission of Inflation: theory and Japanies experience, National Bureau of Economic Research, NBER.**
4- **Corrigan, Thomas, (2005), The Relationship Between Import Prices and Inflation in the United States, Sacred Heart University, Jack Welch College of Business, United States.**
5- **Darby and others, Michael R, (1983), The International Transmission of Inflation, university of Chicago, National Bureau of Economic Research (NBER).**
6- **Dattels and others, Peter, (2007), Assessing risks to global financial stability, Global financial stability report market turbulence, consequences and politice. IMF, October 2007.**
7- **Dewan Muktadir-Al- Mukit, (2014),Export, Import and Inflation: A study on Bangladesh, Eastern University, Dhaka, Bangladesh.**
8- **Frankel, Roberto, (2007), The Sustainability of Sterilization Policy, Center for Econimic and Policy Research, September 2007.**
9- **Katz, Samuel I. (1973),imported inflation and the balance payments, international finance dicussion papers, board governors of federal reserve system.**
10- **Mayerlen, Frank and others, (2008), The Monetary Presentation of the Euro Area Balance of Payments, Occasional paper series No. 96, European central bank.**
11- **Obtsfeld, and others, Maurice, (2002), Globalization and Capital Markets, NBER working paper series, NBER March 2002.**
12- **Shabsigh, Ilahi, Ghiath,Nadeem, (2007), Looking beyound fiscal: Do oil funds bring macroeconomic stability? IMF working paper, April 2007, International Monetary Fund.**
13- **Ter-Minassian, Teresa, and others, (2008),Food and Fuel Prices—Recent Developments, Macroeconomic Impact, and Policy Responses, IMF report, International Monetary Fund.**

Imported inflation ... concept, transmission channels, effects, and processors Iraq Case study for the period (1990-2015)

Abstract

This research aims to explain the effect of the imported inflation (which moves through the raise of global prices to Iraqi economy) over local prices, besides, the recognition the most important channels of imported inflation moving, its causes, effects, ways and policies that reduce the negative effects. To achieve the research aim, the deductive approach was adopted through using descriptive method to describe and determine phenomenon. The most important conclusion is that the research found out that there are two channels to transmission imported inflation in world. The first channel is the direct channel (prices) and the second channel is the indirect (income). The most important recommendation is to create sovereign fund (Oil fund) for the aim of absorbing surplus of unrefined oil revenues and decreasing entering the imported inflation that created by indirect channel.

Keyword / **Imported Inflation , Exchange Prices**